علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية

مـن يسعى للإضـرار بمصالح الوطـن والمواطنين ومن يدعـو إلى الباطل هو الخاسـر الوحيد .

عدد خاص
بمناسبة عيد الوحدة
22مايو 2010م

وضع المرأة في الجمهورية اليمنية

تنمية المرأة صحياً واجتماعياً واقتصادياً من أهم الإستراتيجيات التي تنفذها الدولة

من قيامها في مايو 1990 م عملت الجمهورية اليمنية على مكافحة الظواهر السلبية تجاه المرأة و خلق المناخات الملائمة لإشراكها في عملية التنمية المجتمعية إلى جانب أخيها الرجل ، فقامت بتحسين أوضاعها في الجوانب الصحية والاقتصادية ونبذت كل أشكال العنف ضدها ، من خلال تنفيذ عدد من البرامج والخطط الهادفة إلى تنمية المرأة وتحقيق أكبر قدر من الاستقرار الصحي والاجتماعي والاقتصادي لها ، وهذا ما برز جليا من خلال النسب ومؤشرات المسوحات التي نستعرضها في هذا الموضوع التي تبين مدى ما تحقق للمرأة في ظل دولة الوحدة التي أولت المرأة اهتماما كبيرا .

عرض / هبة الصوفي

المرأة والصحة

أولـت الجمهوريـة اليمنيـة ممثلـة بـوزارة الصحة والسـكان في ظل الوحدة المرأة اهتمامـاً كبيراً حيث رسمت السياسات ووضعت الاستراتيجيات التي ركزت على تحسـين وضع المـرأة في المجـال الصحي مثل خفض نسـبة الوفيـات وزيادة نسـبة الـولادات تحت إشراف طبي وتوسيع خدمات الأمومة المأمونة وغيرها من الأمور المتعلقة بالصحة الإنجابية ورصدت الموارد المالية لتنفيذ ما جاء في تلك السياسات و على الرغم مما سـبق نجد أن نسبة التحسـن لا تزال ضئيلة وأن الخدمات الصحية لم تلب الزيادة المتسارعة في النمو السكاني الذي يسجل 3,2 ٪ حيث مازالت نسبة وفيات الأمهات 365 حالة من بين 100,000ولادة حية ومعدل الخصوبة انخفض من 6,2 فـي عام 2004م إلى 5,2 في عام 2008 م كما وصلت نسـبة اسـتخدام وسائل منع الحمل في عـام 2008 م إلى 28 ٪ في حين كانت في عام 2004م لا تتعدى 13,4 ٪.وهي وسائل مجانية مدعومة من الدولة .

أما الولادات تحت إشـراف طبـي فارتفعت من 26 ٪ في عام 2004 م لتصبح 36 ٪ في عام 2008م وكذلك رعاية الحوامل سـجلت نسبة التحسـن فيها 47 ٪ في عام 2008م في الريف والحضر .

وفي إطار نسـب العاملات في القطـاع الصحي فقد ارتفعت نسبتهن من 15 ٪ في عام 2004م إلى 45 ٪ في عام 2008م من مجموع الكادر الطبي كما ارتفعت عدد مراكز الأمومة والطفولة من 333 مركزاً في عام 2004م إلى 586 مركزاً في عام 2008 .

وفيما يتعلق بمـرض الملاريا وصلت نسـبة وفيات النسـاء بمرض الملاريا 30 ٪ وفي هـذا الصدد تقوم الحكومـة بتنفيـذ حمـلات رش عـلى أماكـن تواجد البعوض كما تقوم بتوزيع الناموسـيات على سـكان المناطق الموبوءة رجالاً و نساءً حيث وصل عددها إلى (1,049.085) ناموسية. ونسـبة النساء المستفيدات 62 ٪ ، أما عدد المصابات من النساء بأمراض السرطان بالذات سـرطانات الثدي والمبيـض 49 امرأة من بين كل 100,000 وعلـى هذا الأسـاس فتحـت الحكومة قسـماً خاصا بالأورام في أحد المستشفيات الحكومية بالعاصمة صنعـاء تلبية للزيادة المتسـارعة لنسـبة الإصابة للسكان وكلفة العلاج المرتفع خارج اليمن .

وبلغـت نسـبة النسـاء المصابات بالايـدز 38 ٪ من إجمالـي عـدد المصابيـن الذين وصل عددهـم إلى (2550) وهذا العدد ليس فعلياً ثابتاً فقد قدرت منظمة الصحة العالمية أن أي حالة مكتشفة من حالات الايدز تخفي وراءها ما بين 50 – 100 حالة عدوى .

من المعالجات التي اتبعتهـا الدولة لمكافحة مرض الايدز ما يلي :

إنشاء برنامج وطني لمكافحة الايدز.

وضع إستراتيجية لمكافحة مرض الايدز عام 2007م تركز على التوعية المستمرة بمخاطر المرض واتخاذ الوقاية اللازمة من العدوى به .

إنشـاء أربعة مراكز خدمية تمنع انتقال العدوى من الأم إلى وليدها.

كمـا قامـت وزارة الصحة بتشـجيع البحوث ونشـر المعلومات عن المرأة ، عبر تنفيذ مسـح عنقودي عن صحة المرأة والطفـل وقامت اللجنـة الوطنية للمرأة بتنفيذ دراسة ميدانية حول تتبع تطبيق قرار مجانية الـولادات الذي أصدرته وزارة الصحـة ثلاث مرات ولم يطبـق إلا بنسـبة 40 ٪ في المدن الرئيسـية وهناك دراسة حول ختان الإناث توضح حجم الظاهرة وتحدد مخاطرها على صحة البنات.

إضافة إلى ما يبذله المركز الوطني للتثقيف والإعلام الصحي من جهود في مجال نشر التوعية حول الصحة الإنجابيـة وتنظيم الأسـرة والايدز في عشـر إذاعات محلية وبلغ عدد ساعات البث (337) ساعة بث في عام 2008م.

ووصلت المخصصات المالية الموجهة لمشاريع المرأة في المجال الصحي إلى حوالـي (65.330.123) ريالا في عام 2008 م .

العنف ضد المرأة

العنف ضد المـرأة يأخذ أبعادا اجتماعية وثقافية في بلادنا والتحدث عنه أو الخوض فيه يعتبر خطا احمر ومع هذا برزت بعض الإحصائيات للنساء ضحايا العنف مثلا: عدد الفتيات المعنفات من الأحداث (481)، وقد توزعت حالات العنف مابيـن اغتصاب وقتل عمد وهتك عرض وخطف ، وعـدد المجني عليهن من النسـاء بلـغ (2194) ، أما عدد السجينات على مستوى الجمهورية والمرصودات بسـجلات وزارة الداخليـة فهي (257) سـجينة . ومن الإجراءات المتخذة في إطار مناهضة العنف ضد المرأة تعديل القوانين المتضمنة تمييزا ضد المرأة والتوعية المستمرة بأهمية مناهضة العنف ضد المرأة بالشراكة مع وسـائل الإعلام والإدارة العامة للتوجيه والإرشـاد في وزارة الأوقاف وإنشاء شبكة لمناهضة العنف ضد المرأة (شبكة) في عام 2003 تضم في عضويتها 17 عضوا من منظمات المجتمع المدني إضافة إلى اللجنة الوطنية للمرأة حيث قامت بتنفيذ دراسة ميدانية حول ظاهرة الـزواج المبكر التي إثرها قـدم مقترح قانون لتحديد سـن آمنة للزواج لايزال قيد التـداول إلى حد الآن . كما تم فتح خطين سـاخنين لاسـتقبال شكاوى النساء من قبل منظمات المجتمع المدني .

وعقدت عدة لقاءات مع صناع القرار بغرض مناهضة العنف ضد المرأة كان من أهمها وأبرزها اللقاء مع وزارة الداخلية ومصلحة السـجون بشـأن مراعاة السجينات وأبنائهن .

كما نفذت عدة دراسـات حول العنف ضد المرأة منها دراسة اللجنة الوطنية للمرأة التي أوضحت أسباب العنف ونتائجه على مستوى المرأة والأسرة والمجتمع .

و بعد انتشار ظاهرة الزواج السياحي أصدرت وزارة الداخلية تعميما بمنع الزواج إلا عبر استخراج تصريحات موافقـة مـن السفارات .

كما أن كل القوانين الوطنية تمنع الاتجار بالنساء

بالإضافـة إلـى ذلك فقد أنشـأت 3 دور إيواء للنسـاء ضحايا العنف.

المرأة والنزاع المسلح

منعت الجمهورية اليمنية انتشار ظاهرة حمل السلاح في المدن الرئيسية كما منعت إطلاق النار في الأعراس تحسباً لأي أضرار.

ولأن النسـاء عادة لـم يكن طرفا في حـل النزاعات المسـلحة وإنما يجنين ثمار نتائجها التخريبية ، وفرت الجمهوريـة اليمنية تجمعاً سـكنياً متكامـلاً للاجئين واللاجئـات مـن الصومال في عـدن وضواحيهـا ، مع العلم أن آخر إحصائية للاجئات الصوماليات وصلت إلى (4123) لاجئة كما قامت الجمهورية اليمنية ومنظمات المجتمـع المدني بتوفير مخيمـات للنازحين من حرب صعدة وتمدهم بالخدمات اللازمة .

المرأة والاقتصاد

تتمتع المـرأة اليمنيـة باسـتقلالية اقتصادية وفقاً للقانون كما يحق لها أن توقع عقودا وتدير ممتلكاتها الخاصة ، ومن ناحية فرص العمل فهي متاحة للجميع رجـالاً ونسـاء، ولكن النسـاء أقل حظاً بسـبب الأمية والعـادات الاجتماعية التـي تحول أحيانـاً دون وصول النسـاء إلى فرص المنافسة على العمل.. وقد وصلت نسبة المشتغلين (لايشمل العاملين بدون اجر)88.1 ٪ للذكور و53.6 ٪ للإناث من نسبة إجمالي المشتغلين 83.9 ٪ وفقا لكتاب الإحصاء السـنوي 2007 م ونسبة المرأة في النشـاط الاقتصـادي ووصلت 8.8 ٪ للفترة مـن 2006 – إلى 2008م ، فيما بلغت نسـبة النسـاء من إجمالي المشـتغلين 24.6 ٪ ونسـبة النسـاء غير النشيطات اقتصاديا 72.1 ٪ ، ونسبة النساء العاملات في القطاع غير الرسـمي 92.7 ٪ ، ونسبة النساء من قوة العمل 15.5 ٪ .

ومنح التراخيص لإنشـاء و فتح أعمـال حرة لا يوجد فيها تمييز كما أن التدريب والتأهيل في إدارة المنشآت التجاريـة متاحـة أمام الجميـع ، وقد أنشـئ في عام 2007 مجلس لسيدات الأعمال وفروع له في عدد من المحافظات من أهم أهدافه تفعيل دور سيدات الأعمال في صنع القـرار في الجانب الاقتصـادي وبناء قدرات سيدات الأعمال لرفع كفاءتهن لمزاولة الأعمال التجارية ولم يكن هناك تمييز وظيفي على مسـتوى الحكومة وإنما هناك معاييـر وأولويات للتنافس وضعتها وزارة الخدمة المدنية وفقاً للاقدمية والتخصص والمعدل.

إنشاء (3) دور لإيواء النساء ضحايا العنف

إنشاء مجلس لسيدات الأعمال يهدف إلى تفعيل دور المرأة اقتصاديا